التطهير لا التشهير

من حق المطلع على الجرائد والمجلات المعادية للوفد من غير المصريين بمصر أو فى الخارج أن يتصور أنَّ هذا البلد ملوث بالفساد والرشوة واستغلال النفوذ. من وزرائه إلى شيوخه ونوابه إلى جميع موظفيه وأنه بلد جدير بالفناء لا بالجلاء مستحق للزوال لا للتمتع بالاستقلال.

لم ينج حكم للوفد من طعم وتشهير حتى أيام زعيمنا الخالد سعد، ولعلَّ الناس لم ينسوا مقالات سعادة الدكتور هيكل باشا بجريدة السياسة ولا كتابات جريدة الكشكول عن سعد وشيعته مثلما كتب عن «المعكمة» وعن الطغيان البرلمانى وعن غير ذلك من الدعاوى والاتهامات.

لكن الحملة بدأت تستعر نارها منذ أواخر سنة 1937 عندما أقيلت وزارة الوفد والذين أشعلوا نارها لم يتورعوا عن تزوير انتخابات سنة 1938 بما لم يعد أمره خافيًا على أحد.

ثم تولى الوفد الحكم بين سنتى 1942 و1944 وكان هناك كتاب أسود وكانت لدولة رئيس الوزراء جولة أى جولة فى الدفاع عن حكومة الوفد التى كان عضوًا فيها وكانت له مرافعة اعترف بأنها كانت خالدة قاطعة فى الأدلة آية فى البيان.

ثم وليت الأقليات الحكم وظلت فيه إلى سنة 1949، وأخيرًا ولى الوفد الحكم فى يناير 1950 ونحى عنه فى يناير الماضى، وحملة التشهير مشبوبة الدار حتى فى الوقت الذى ألغى فيه المعاهدة ووقف من الإنجليز موقفه المعروف، وها هو الوفد قد ترك الحكم والحملة تلاحقه.

وإننى سأفترض أنَّ فى الوفديين من ارتكب إثمًا أو آثامًا، سأفترض ذلك لأريح بال دعاة التطهير، سأفترض ذلك لأريح بال دعاة التطهير. سأفترض أنَّ فى الوفديين مجرمين ارتكبوا ما تؤاخذ عليه القوانين، سوقوهم إلى التحقيق فإن انجلى عما يدعو إلى المحاكمة فحاكموهم. إنما يجب أن تصان الكرامات والأعراض، الأولى عن الإهدار والثانية عن الولوغ فيها إلى أن تصدر الجهات المختصة بالمحاكمة كلمتها النهائية.

ليس يكفينى ردًا لكرامتى وشرفى إذا ما حملت الجرائد والمجلات على ومزقت سمعتى كل ممزق شهورًا وسنين أن يقضى القضاء فى النهاية بأنى برىء وأنَّ ما نسب إلى كان محض أفتيات.

أظن أنَّ دولة رئيس الوزراء وهو رجل من رجال القانون البارزين يقرنى على أنَّ تلطيخ الناس بالوحل، قبل التحقيق وظهور إدانتهم أمر لا تقره قوانين ولا ترضيه عدالة.

إن المجرم المتلبس يحميه القانون من أن يساء إلى سمعته قبل أن ينطق القضاء بكلمته.،

إنَّ هذه الحالة التى انحدرت إليها الصحافة المعادية للوفد تلفت النظر من الناحية العامة والقانونية.

إن كان يراد التطهير لا التشهير فلتقف حملة التشهير مرة واحدة.

إن كان يراد التطهير لا التشهير بهيئة معينة فليبدأ التطهير من يوم أن زيفت الانتخابات وارتكبت فيها الآثام، أما أن يأتى مجرمون ممن زيفوا الانتخابات ليؤيدوا دولة رئيس الوزراء فى سياسة التطهير فعبث ولعب بعقول الناس.

أهو سيتناول الجرائم والتعذيب والآثام التى ارتكبت فى عهد وزارة دولة إبراهيم عبدالهادى باشا أو أنه سيكون مقصورًا على حكم الوفد الأخير نريد أن نعرف ذلك أيضًا.

ولما كان المتهم يعتبر بريئًا إلى أن يقضى فى أمره فما حكم من قد يتهمون من رجال مصر إذا حلت الانتخابات، أيترك خصومهم يشهرون بهم ويحاربونهم لمجرد أنهم متهمون حتى يفوزوا بمقاعد النيابة فإذا فات الوقت وظهرت البراءة فما هو الحال، أم تؤجل الانتخابات حتى يفصل فى الاتهامات التى لا يعرف لها أول ولا آخر.

تلك أمور أكشفها لدولة رئيس الوزراء ليتدبرها قبل فوات الأوان ويتبصر فيما هو قادم عليه. وأكرر لدولته أنَّ أحدًا لا يمانع فى تطهير سمعة البلاد. ولا فى أخذ أى مجرم يجرمه ولكن الناس يجب أن يظلوا أبرياء إلى أن يقضى فى شأنهم فيمنع التشهير بالناس رحمة بمصر على الأقل.

ولعلِّى لا أثقل على دولة الرئيس إذا وضعت تحت نظره الأسئلة الآتية:

1- من أى عهد ومن أية سنة سيبدأ البحث عن أسباب الفساد وعن استغلال النفوذ والرشوة وما إلى ذلك من جرائم؟

2- ما موقف دولته من حملة التشهير وهو القانونى الضليع الذى يعلم أن المتهم يظل بريئًا إلى أن يصدر فى شأنه حكم نهائى؟

3- إذا كان مصير مجلس النواب هو الحل كما تنبئ الأحوال وجرت الانتخابات فى ميعادها الدستورى فما هو مركز من يكون قد اتهم ولما يفصل بعد فى أمره؟

وفى هذه الكفاية الآن وأن لى لعودة إلى هذا الموضوع الخطير.

وقبل أن أختتم كلمتى أود أن أؤكد لدولة رئيس الوزراء الذى يعرف عن يقين فى الصراحة والصدق، أننى أكتب بوحى من ضميرى و ضميرى وحده لا أبغى إلا أداء واجب مفروض يمليه على ذلك الضمير الخالص لوجه الله والوطن.